حصة دمشق الأكبر من بوابات الانترنت

١٥٧ ألف خط هاتفي جديد في القطر و٤٩٣ ألف خط أُعيد من جديد

رامز محفوظ

بينت الشركة السورية للاتصالات أن إجمالي عدد بوابات الانترنت المحجوزة في جميع المحافظات السورية بلغ منذ بداية العام حتى الأول من الشهر الجاري بحسب إحصائيات حصلت «الوطن» على نسخة منها ١٥٧٧٣٣٧ بوابة مقارنة مع ١٥٤٠٨٤٦ بوابة حجزت خلال الفترة ذاتها من العام الماضي أي بزيادة بنسبة ٢,٣٦ بالمئة عن العام الماضي.

هذا وكانت حصة دمشق منذ بداية العام الجاري حتى الأول من الشهر الجاري ٣٣٧٦١٣ بوابة مقارنة مع ٣٣٠٠٣٩ بوابة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي وحصة ريف دمشق العام الحالي ٢٩٦٧٦٢ بوابة مقارنة مع ٢٨٧٩٨٢ بوابة خلال العام الماضي، وحصة الحسكة العام الجاري ١٤٦ بوابة مقارنة مع ١٠٢ بوابة في العام الماضي وحصة السويداء العام الجاري ٧٧٧٣٣ بوابة مقارنة مع ٧٥٨٧٩ العام الماضي، وحصة القنيطرة ٧١٨٩ بوابة في العام الحالي مقارنة مع٥٨٩٠ بوابة خلال العام الماضي، وحصة اللاذقية العام الحالي ١٦٨٧٣١ بوابة مقارنة مع ١٦٥٣٥٩ بوابة حجزت خلال العام الماضي، وحصة حلب ١٧٢٥٧٦ بوابة في العام الحالي مقارنة مع ١٦٨٧٩١ بوابة حجزت في العام الماضي وحصة حماة في العام الحالي ١٧٥٧٥٤ بوابة مقارنة مع ١٧٣٩٦١ بوابة حجزت في العام الماضي، وحصة حمص ١٥٠٢٦٩ بوابة في العام الحالي مقارنة مع ١٤٧٦٠٢ بوابة في العام الماضي وحصة درعا ٢٩٩٤٣ بوابة في العام الحالي مقارنة مع ٢٨٨٩٥ بوابة حجزت في العام الماضي وحصة دير الزور ١٠٤٨٤ بوابة في العام الحالي مقارنة مع ١٠١٦١ بوابة في العام الماضي وحصة طرطوس في العام الحالي ١٤٩٧٠٥ بوابة مقارنة مع ١٤٦١٨٥ بوابة حجزت في العام الماضي، وأخيراً كانت حصة الرقة في العام الحالي ٤٣٢ بوابة. وأوضحت السورية للاتصالات من خلال الإحصائيات أن الزيادة في عدد بوابات الانترنت المحجوزة خلال العام الحالي نتيجة زيادة التركيبات أما النقص فنتيجة للإلغاءات المالية.

وبخصوص مبيعات الأرقام الهاتفية فقد بينت الإحصائيات أن إجمالي مبيعات الشركة منذ الأول من تشرين الأول من العام الماضي حتى الأول من تشرين الأول الجاري بلغ ١٥٧٧٤٠ رقماً هاتفياً منها ٢١٦٧٤ في دمشق و٣٤٨٨٢ في ريف دمشق و١٨٢٩٩ رقم هاتفي في حلب و١٥٢٦٣ في حمص و١٦٩٠٠في حماة و٦٥٢٦ في درعا و١٢٧١١ في طرطوس و٥٧١٧ في الحسكة و٦١٨٧ في السويداء و١٨١٣ في القنيطرة و١٥٠١٣ في اللاذقية و١٨٥٥ في دير الزور وأخيراً ٥٠٠ رقم هاتفي في الرقة. أما بالنسبة لعدد المراكز الهاتفية التي أعيدت للخدمة منذ بداية العام حتى الأول من الشهر الجاري.

وأشارت إحصائيات الشركة إلى أن إجمالي عدد المراكز الهاتفية التي أعيدت للخدمة في جميع المحافظات بلغ ٧٩ مركزاً هاتفياً منها ٢٢ مركزاً عاد للخدمة في ريف دمشق ومركز هاتفي واحد في دمشق و٥ في حمص و٧ في حماة و٥ في حلب و١٩ في درعا و٩ في دير الزور و٩ في الحسكة ومركز واحد في الرقة ومركز في القنيطرة. كما بلغ إجمالي عدد وحدات النفاذ التي أعيدت للخدمة منذ بداية العام حتى الأول من الشهر الجاري وفقاً لإحصائيات الشركة ٨٠ وحدة نفاذ منها ٢٠ وحدة في ريف دمشق و٨ في حمص و٩ في حماة و٢٩ وحدة نفاذ في حلب و٧ في درعا و٢ في الرقة و٣ في القنيطرة، وأخيراً وحدتا نفاذ عادت للخدمة في الحسكة. وفيما يخص عدد الأرقام الهاتفية التي عادت للخدمة منذ بداية العام حتى الأول من الشهر الجاري فقد بينت الإحصائيات أن إجمالي عدد الأرقام الهاتفية التي عادت للخدمة بلغ ٤٩٣٦٣٤ رقم هاتفي منها ١٥٦٠٠ رقماً هاتفياً عاد في دمشق و١٧٢٤٢٠ عاد في ريف دمشق و٣٦٣٤٤ رقماً عاد في حمص و٢٦٩٨٢ رقماً هاتفياً عاد في حماة و١٠٩٤٣٩ عاد في حلب و٧١٦٤٤ رقماً عاد في درعا و٣٩٨٤ عاد في الرقة و٣٦٥٢ عاد في القنيطرة و١٨٥١٩ عاد للخدمة في دير الزور وأخيراً ٣٥٠٥٠ رقم هاتفي عاد للخدمة في الحسكة.

مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين على طاولة الحكومة

عبد الهادي شباط

كشف مدير في قطاع التأمين أن اللجنة الاقتصادية وافقت على دراسة لتشميل المتقاعدين بالتأمين الصحي لعرضها لاحقاً على رئاسة مجلس الوزراء في حين حالياً يقتصر التأمين الصحي للمتقاعدين على بعض النقابات التي ترغب في التأمين الصحي للمتقاعدين لديها مثل نقابة المعلمين ونقابتي المهندسين والمهندسين الزراعيين.

ولفت إلى أنه هناك حوار مع العديد من النقابات لإبرام عقود للمتقاعدين لديها وانه يمكن لأي نقابة التأمين على المتقاعدين لديها لدى المؤسسة وفق التغطيات التي تطلبها النقابة وبناء عليه يتم التوافق على بوليصة تأمين تتناسب مع رؤية النقابة واحتياجاتها ونوعية الأمراض المراد تشميلها وتقديم الدراسات والاستشارات والعروض اللازمة لمناقشتها والتوصل إلى اتفاق ومنه يتم احتساب الأقساط بناء على العقود والتغطيات المتفق عليها في بوليصة التأمين الصحي وكل ذلك بانتظار صدور شيء حول التأمين الصحي للمتقاعدين في الجهات العامة رغم أن حاجتهم باتت أكثر إلحاحاً مع ظروف الأزمة وارتفاع أسعار الأدوية ومتطلبات العلاج مقابل انخفاض القدرة الشرائية لأجور المتقاعدين.

وأضاف: وعلى التوازي مع ذلك يتم العمل على اعتماد دليل خاص بحالات سوء الاستخدام للتأمين الصحي من بعض المؤمن لهم أو مزودي الخدمة (الطبيب والمخبري والصيدلاني....) ويعتبر ملف سوء الاستخدام من أكثر الملفات التي تستنزف مشروع التأمين الصحي وذهاب الخدمات الصحية لغير المستحقين من أطراف العمل التأميني.

وأشار إلى أن قيم حالات سوء الاستخدام تجاوزت في بعض السنوات السابقة قيماً عالية مقارنة مع معدلات حالات سوء الاستخدام المشابهة في دول أخرى رغم تراجع هذا المعدل في السنوات الأخيرة جراء حالة الوعي المتزايدة لدى المؤمن لهم ومزودي الخدمة بضرورة الحفاظ على خدمة التأمين الصحي إضافة لزيادة التدقيق والمتابعة لحالات سوء الاستخدام وأن هناك لجنة خاصة تتابع حالات سوء الاستخدام وتدقق فيها وأنه من خلال المتابعة والتدقيق يتم الكشف عن عشرات الحالات من سوء الاستخدام وتتم محاسبة المخالفين من مزودي الخدمة وشركات الإدارة والمؤمن لهم وأيضاً تمت محاسبة العديد من الأطباء الذين ارتكبوا مخالفات في هذا الخصوص ومثلهم من الصيادلة، ورغم أن كل أطراف العملية التأمينية يتحملون المسؤولية عن حالات سوء الاستخدام إلا أن المؤمن له يتحمل المساحة الأوسع في حالات سوء الاستخدام لأن أي مخالفة أو سوء استخدام تتم بقبول ورضا المؤمن له.

وبين أن خدمة التأمين الصحي سجلت تراجعاً ملحوظاً وفقد الكثير من المؤمن لهم ثقتهم بجودة الخدمة أو الحصول عليها وهو ما يتطلب إحداث تغييرات جوهرية في التعاطي مع ملف التأمين الصحي لجهة التمويل والهيكل الإداري ورغم صدور المرسوم التشريعي رقم (٤٦) في عام ٢٠١١ القاضي بتشميل متقاعدي الدولة من القطاع العام والمنظمات الشعبية والعسكريين بالتأمين الصحي بحيث يكون التأمين اختيارياً للمتقاعد.

وحيث تتحمل الخزينة العامة للدولة ومؤسسة التأمين نسبة من بوليصة التأمين ويتحمل المؤمن له النسبة الأخرى من قيمة البوليصة إلا أنه وبعد مرور ١٠ سنوات على صدور هذا المرسوم تظهر الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى لضرورة العمل بتطبيقه وإبخاله حيز التنفيذ خاصة مع وجود الكثير من المتقاعدين الذين يواجهون معاناة لجهة تأمين وتغطية احتياجاتهم الصحية والدوائية بعد انخفضت القيمة الشرائية لأجورهم الشهرية (معاشاتهم التقاعدية) بما لا يغطي النفقات التي يحتاجونها عند التعرض لحالات صحية ومرضية مع حالة الغلاء الحاصل في أجور المعاينات الطبية والوصفات والتحاليل وغيرها.

فقط ٢١ مقترضاً تعثروا في تسديد قروضهم

«عقاري تشرين» يحصّل ١٠٥ ملايين منذ بداية العام

عبير سمير محمود

كشف مدير المصرف العقاري «فرع تشرين» في اللاذقية باسم حسن لـ«الوطن»، عن تسديد أغلب ديون المصرف خلال عام ٢٠٢١، مع تحصيل مبلغ ١٠٥ ملايين ليرة منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه.

وأضاف حسن إنه تم التواصل مع المتأخرين لتسديد ديونهم والاستفادة من القانون ٢٦، إذ تم تكثيف إجراءات الملاحقة القضائية لتحصيل ديون المصرف، مبيناً أنه نتيجة هذه الإجراءات لم يبقَ سوى ٢١ ملفاً قضائياً لأشخاص عقاراتهم في مناطق ساخنة.

وعن القروض، أشار حسن إلى أن مبالغ القروض الممنوحة في عقاري تشرين بلغت ٨١٦,١٩ مليون ليرة سورية، مقابل ٢٦ مليار ليرة سورية قيمة الإيداعات لدى المصرف، و٢٥ مليار ليرة قيمة السحوبات خلال المدة نفسها.

ولفت مدير المصرف إلى أن القروض الممنوحة اغلبها قرض شراء مسكن جاهز، بسقف ٥٠ مليون ليرة، وقرض شراء مسكن لم يكتمل بسقف ٥٠ مليوناً أيضاً، وفي السقف نفسه لقرض الإنشاء، على حين أن قرض إعادة إكمال «ترميم سابقاً»، فيمنح بسقف ٢٠ مليون ليرة، وقرض الإكساء بسقف ٢٥ مليوناً، أما قرض سيريا كارد للموطنين الذين رواتبهم من المصرف فيحدد سقف القرض بقيمة ١,٥ مليون ليرة سورية.

وحول آلية منح القروض، بيّن حسن أنه بالنسبة لقرض سيريا كارد، يتم منحه خلال يوم أو يومين من العمل بعد استكمال بيانات الرواتب ودفع الرسوم والمصاريف والطوابع وتوقيع التعهدات المحاسبين.

فيما يخص القروض السكنية، أشار حسن إلى أنه بعد استكمال الأوراق الفنية والمالية واستكمال الاستعلام المالي لدى مصرف سورية المركزي يتم منح القرض بعد وضع إشارة الرهن على صحيفة العقار وتوقيع التعهدات المطلوبة من المحاسبين أو من كاتب بالعدل.

وعن الجدل حول طلب الكفلاء، قال حسن إنه بالنسبة للكفلاء المطلوبين، فإما أن يكونوا كفلاء موظفين يحققون الدخل المطلوب، وإما كفيل دخل حر عقده قدم ستتين «تاجر- محام- صيدلاني- مهندس- مخبري»، إضافة لكفيل موظف واحد، مشيراً إلى أنه يجب أن تكون العقارات بمناطق آمنة ومخدمة وقابلة للتشغيل.

وذكر حسن أن عدد الحسابات المفتوحة في فرع تشرين ٣٥٧٤ حساباً، منها ١٤٥٥ توطين رواتب للمتقاعدين وذوي الشهداء وجرحى الحرب، و٢٠٦٩ حساب بيوع «عقارات وسيارات».

هوامش ربح الألبسة كبيرة وغير مضبوطة

عقلية التجار «بأي سعر فيك تبيع بيع»

طلال ماضي

انخفض حجم إنتاج الألبسة الشتوية بشكل واضح في الأسواق هذا الموسم، وعرضت مودليات العام الماضي في أغلبية المحلات بأسعار مرتفعة جداً ومتفاوتة بين سوق وآخر، وهامش ربح كبير بين تجارة الجملة والمفرق، هذا الهامش اعتبره التجار مصاريف ونثريات إدارية، وهو أعلى من النسب المحددة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

«الوطن» جالت في الأسواق والتقت تجار الجملة وسألت عن أسعار الألبسة بالجملة، وكم تحمل القطعة لبيعها بالمفرق، لتجد أن كل قطعة من الألبسة الشتوية في الأسواق الشعبية تحمل هامش ربح بين ٤٠ و٥٠ بالمئة مع عبارة «بأي سعر فيك تبيع بيع»، وتباع جاكيت الصوف الولادي بالمفرق ٣٤ ألف ليرة في حين سعرها بالجملة ٢٢ ألف ليرة، كما تباع البيجاما الولادي بالمفرق ٢٠ ألف ليرة وبسعر الجملة ١١ ألفا ليرة، وبنطال بيجاما رجالي ١٣ ألفاً وبسعر الجملة ٦٥٠٠، وبلوزة محبر تباع بالجملة ١٥ ألفاً وبالمفرق ٢٤ ألفاً، والبلوزة النسائية تباع بالمفرق ٣٢ ألفاً، في حين سعرها بالجملة ٢١ ألف ليرة، والمناطو الجوخ الرجالي يباع بالجملة ٦٠ ألف ليرة في حين سعره بالمفرق ٨٥ ألف ليرة، وفستان النوم النسائي يباع بالجملة ٦٠ ألف ليرة في حين يباع بالمفرق ٨٨ ألف ليرة.

طبعاً هذه عينة من السلع التي طلبنا أسعارها بسعر الجملة من أرض المحل وسألنا عن سعرها بالمفرق بعد المقاصلة على الحدى الأدنى، وتبين هامش الربح الكبير بكل قطعة وإمكانية البيع بسعر أعلى من هذا الهامش المحدد.

وبالرغم من أن وزارة التموين حددت نسب أرباح الألبسة والأحذية الرياضية بجميع الأنواع والمسميات ١٠ بالمئة للمستورد، و٥ بالمئة لتاجر الجملة والموزع، و١٥ بالمئة للمفرق، وفي حال كانت مصنعة محلياً فتحتسب نسبة الربح بقيمة ٢٠ بالمئة من تكاليف الإنتاج، و٧ بالمئة لتاجر الجملة والموزع، و٢٠ بالمئة لبائع المفرق طبعاً هذه النسب لا أحد من التجار يلتزم بها ولا يمكن ضبطها إلا في حال الشكوى. الحاج أبو خالد يجلس في محله وحوله مجموعة من التجار قدموا من المحافظات يتسامرون حول واقع الأسواق والجمود والصعوبات التي تواجه عملهم، من أجور المحلات والتكليف الضريبي الجديد، وممارسات بعض موظفي التموين، والنثريات الإدارية من بلدية ومواقف مأجورة للسيارات وأجور العمال وغيرها.

ويقول لـ«الوطن» هذه عينة تجار من المحافظات المعاناة واحدة، والصعوبات كبيرة وأغلبية التجار المستأجرة محلاتها أغلقت لكون الإيجارات مرتفعة جداً والبيع قليل.

وحول هامش الربح الكبير الموضوع على الألبسة بين أبو خالد ليس كل هامش هو هامش ربح، هناك مصاريف للشحن والتخزين ومصاريف إدارية والتمويل، وحجم المبيعات قليل جداً والكثير من أصحاب المحلات لا تبيع ولا قطعة في اليوم، وأحياناً تبيع ثلاث قطع ربحها يكون بحدود ٥٠ ألف ليرة أو أكثر وإذا حسبت حجم الاستثمار مقابل هذه الأرباح فهي قليل جداً، فهل يعقل محل يقدر ثمنه بنصف مليار ليرة ومدخوله اليومي أقل من ٥٠ ألف ليرة، أي مدخوله الشهري ١,٢٠٠ مليون ليرة وإيجاره أكثر من مليونين في الشهر، دخن نعمل بظروف الجميع خاسر بها.

مصادر في غرفة صناعة دمشق وريفها قالت: نحن بانتظار النتائج والقرارات التي ستصدر عن الجهات الحكومية تجاه المواد الأولية للأقمشة، لكون مشكلة القطاع النسيجي اليوم بالدرجة الأولى بالمواد الأولية، وتوقعت المصادر أن تنخفض أسعار الأقمشة عند حل هذه المشكلة.

خازن غرفة تجارة حمص محمد سامر صفوة اعتبر أن سبب ارتفاع هوامش الربح يعود إلى أسباب خارجية نتيجة ارتفاع أجور الشحن الدولي، ورفع قيم الجمارك بشكل مفاجئ، حيث ارتفعت قيمة جمركة حاويتين من ١٣ إلى ٣٣ مليون ليرة سورية بالأمس دفعتها وهذه القيم ستتحمل على البضائع والبيع النهائي.

ولفت صفوة إلى أن الأسباب الداخلية تعود إلى فقدان مادة المحروقات والمصاريف النثرية التي يتحملها التجار، وأضاف نحن كوسط تجاري غير مرتاحين لهذا الارتفاع، وهناك الكثير من أصحاب المحلات تفتح وتغلق محلاتها من دون أن تبيع قطعة واحدة، ولا توجد حلول قريبة.

بعد شهر على تطبيق قرار إعادة قطع التصدير..

مصدرون لـ«الوطن»: قرار جيد في حال إلغاء التكاليف الإضافية على المنتج الوطني كي يتمكن من المنافسة

هيثم يحيى محمد

بعد مضي أكثر من شهر على تطبيق قرار المصرف المركزي ١٠٧١ تاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ بخصوص إعادة العمل بتعهد إعادة قطع التصدير بنسبة ٥٠ بالمئة توجهت «الوطن» بالسؤال لعدد من المصدرين عن ملاحظاتهم على القرار وفيما إذا كان سيؤثر سلباً في عمليات التصدير من بلدنا، وماذا يقترحون بخصوصه؟ يقول سامي الخطيب رئيس مجلس الزيتون وزيت الزيتون وأحد مصدري الزيت لعدة دول: القرار بات جيداً بعد أن تقرر تحديد سعر الدولار التصديري الذي سيعيده المصدر بسعر السوق الموازي لكن رغم ذلك هناك عقبات أمام المصدرين تتمثل بتكاليف الإنتاج المرتفعة في بلدنا بسبب الحصار والعقوبات الجائرة والظروف لذلك كان يفترض بأصحاب القرار الا يحملوا المنتجات السورية أعباء إضافية مثل عملية إصدار تعهد القطع من المصرف التي تزيد التكلفة ثلاثة بالألف ومثل تأمين إعادة تعهد القطع فرغم الضغوط التي يعاني منها أصحاب المنشآت نتيجة العقوبات ورغم حاجتهم لعدة رؤوس أموال دوارة لاستكمال عملية الإنتاج حملها القرار ٥ بالمئة تأمين إعادة تعهد القطع! وتساءل الخطيب: ترى ألا تكفي المنشآت الإنتاجية القائمة لكفالة صاحبها (المصدر)؟ نعم تكفي خاصة أن كل مصدر يحتاج لرأس مال للمواد الأولية ورأس مال للزبائن في الخارج، ورأس مال للنقل في البحر وهناك صعوبة في تأمين أو رد هذه المبالغ. وأضاف: ألا تكفي المصدرين معاناتهم في الخارج حتى نزيد عليهم وضع قيمة البضاعة عند شركة حوالات في الخارج؟ على أي حال أنا من جهتي ورغم الغرامات التي أشرت إليها فسوف أعيد ١٠٠ بالمئة من قطع التصدير للمصرف وليس ٥٠ بالمئة فقط آملاً أن يستطيع المصدر استلام كامل قيمة القطع بالليرة السورية وليس مليونين فقط باليوم الواحد كلفاً إضافية.

أما سامر عبد الله رئيس اللجنة الاقتصادية في غرفة تجارة وصناعة طرطوس فيقول في إجابته: بداية وقبل صدور القرار ١٠٧١ كانت توجد وما زالت الكثير من العقبات والمشاكل التي تحول دون انتشار البضائع السورية في الخارج وتحول دون تطويرها، حيث نستطيع تلخيصها على الشكل الآتي: سورية غير موقعة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي البضائع السورية التي تدخل إلى الاتحاد الأوروبي تدفع جمارك بين ١٠ بالمئة- ٣٥ بالمئة. بسبب عقوبات قيصر وبسبب بعض الروتين تكون هناك كلف إضافية على المنتج المعد للتصدير وهذا سيؤدي حتماً إلى تخفيض فرص البيع والانتشار، وبالتالي انخفاض الطلب على المنتج السوري.

قرار صائب

عدنان رَيّا صاحب مشغل فرز وتوضيب ومصدّر خضار وفواكه لدول عديدة أوضح أن تعهد إعادة قطع التصدير ليس له تأثير سلبي بالشكل الكبير كما وصفوه بالنسبة لعملية التصدير وذلك لوجود العلاوة التصديرية التي وضعها المصرف المركزي لـ٥٠ بالمئة التي يتعهد المصدر بإعادتها للمركزي وقيمة الصرف بعد العلاوة تصل لسعر الصرف بالسوق الموازية ومن جهة ثانية هناك سلاسة في فتح التعهدات أو التنازل من المصدر للمستورد بالنسبة لـ٥٠ بالمئة الباقية من عائدات التصدير لتغطية إجراءات الاستيراد، وأكد أنه كمصدر سوف يعيد إلى المركزي ليس ٥٠ بالمئة بل ١٠٠ بالمئة أي كل قيمة صادراته لقناعته بأن التعامل مع المركزي أفضل من التعامل بالسوق السوداء.

زياد بلورة مصدر خضار قال: القرار ممتاز بعد التعديل وإعطاء القيمة للتاجر على سعر الصرف الموازي وهو قرار يحمي المصدر من كل العقبات التي تواجهه لكن المشكلة أن المصرف المركزي يتأخر بدفع قيمة الحوالة فقد وعدونا باستلام قيمة الحوالة فوراً بعد دفع إشعار الحوالة بالدولار فحتى الآن نبقى عدة أيام من التسليم.

ويجيب أسامة بكا مصدّر خضار في رده على السؤال بالقول: كان يفضّل أن تفرض الدولة مبلغاً ضريبة بالدولار على كل براد يتم تصديره فهذا كان أفضل من القرار الصادر لجهة عدة أمور منها عدم توقّف أي تاجر مصدّر يشغل أكثر من ٣٠٠ عائلة عن العمل وعدم حصول أي تأثيرات سلبية على المزارعين الذين يمرون بظروف قاسية جداً بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وغيره ما يهدد بقطع الكثير من أشجار التفاح وأشجار مثمرة أخرى في مناطق ريف دمشق التي نتعامل معها وغيرها، وأضاف: رغم ما تقدم نأمل أن يكون تطبيق القرار سلساً ومريحاً ومفيداً.

> إعادة قطع التصدير ليس لها تأثير سلبي كبير كما وصفوه على عملية التصدير